مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

المخاطر الخارجية الرئيسة المهددة للأمن النفطي العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية)

شهاب محمد حسين [1] **احمد حامد علي [2]**

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافيا / العراق – الموصل [1، 2]

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2024/5/26

تاريخ المراجعة : 2024/6/7

تاريخ القبول : 2024/6/11

تاريخ النشر : 2025/11/20

الكلمات المفتاحية :

النفط العراقي ؛ جولات التراخيص ؛ الامن النفطي

معلومات الاتصال

شهاب محمد حسين

Shehab.22ehp140@student.uomosul.edu.iq

الملخص

يكتسب النفط أهميته كسلعة حيوي اثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي؛ يصنف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد احادي الجانب يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي على الإيرادات النفطية ؛ ولم يؤثر شيء في احوال العراق مثلما اثر النفط ؛ فمنذ اكتشافه والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعي تترا على البلاد؛ ويهدف البحث الى دراسة المخاطر الخارجية التي تهدد الامن النفطي العراقي؛ حيث ركز البحث على التدخل الخارجي والاطماع الإقليمية والدولية على النفط العراقي ؛ ظهر لنا التنافس والاطماع الدولية على النفط العراقي منذ ان كان تحت حكم الخلافة العثمانية حتى يومنا هذه حيث أنتهى التنافس بالهيمنة على النفط العراقي من خلال الشركات الدولية(جولات التراخيص) التي تعتبر أداة بيد دولها الأم لتنفيذ اجندتها ؛ بالإضافة الى مخاطر أخرى تناولها البحث منها ما يتعلق بتقلبات أسعار النفط واشكاليات التعاون مع منظمة أوبك والتوجه نحو الطاقة البديلة حيث تعتبر من المخاطر المهددة للأمن النفطي العراقي؛ أدت هذه المخاطر الى اضعاف القطاع النفطي العراقي الذي يعتبر اهم مورد اقتصادي للبلد لذلك انعكست هذه المخاطر على الاقتصاد العراقي .

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

External risks The main one threatening Iraqi oil security (A study in political geography)

Shihab Muhammad Hussein [1] **Ahmed Hamed Ali** [2]

University of Mosul / College of Education for Humanities / Department of Geography / Iraq - Mosul [1,2]

Article information

Received : 26/5/2024
Revised 7/6/2024
Accepted : 11/6/2024
Published 20/11/2025

Keywords:

Iraqi oil; Licensing rounds; Oil security

Correspondence:

Shihab Muhammad Hussein

Shehab.22ehp140@student.uomosul.edu.iq

Abstract

Oil is gaining importance as a vital commodity that has influenced and influences the shaping of the Iraqi economic landscape. The Iraqi economy is classified as a unilateral economy. The level of economic activity depends on oil revenues. However, nothing affected the situation in Iraq as much as oil did; Since its discovery, economic, political and social changes have occurred in the country. The research aims to study the external risks that threaten Iraqi oil security. The research focused on external interference and regional and international ambitions for Iraqi oil. It became clear to us the international competition and ambitions for Iraqi oil since it was under the Ottoman Empire until the present day, where the competition ended with domination of Iraqi oil through international companies that are considered a tool in the hands of their mother countries to implement their agenda. In addition to other risks addressed in the research, including those related to oil price fluctuations, problems in cooperation with OPEC, and the trend towards alternative energy, as it is considered a threat to Iraqi oil security. These risks weakened the Iraqi oil sector, which is considered the country's most important economic resource. Therefore, these risks were reflected in the Iraqi economy

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

يعد النفط ذا أهمية كبيرة حيث كان ولا يزال اهم مصدر من مصادر الطاقة كذلك تبرز أهميته في النواحي الاقتصادية والسياسية والحربية مما يجعل هذا المورد يرسم الى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية ان العراق احد اهم الدول النفطية حيث يمتلك احتياطي مؤكد اكثر من (145) مليار برميل مما يجعله ضمن اعلى خمس دول في الاحتياطي النفطي على المستوى العالمي ؛ ويكتسب النفط العراقي أهميته من طبيعته كسلعة حيوية اثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي اذ يعد مصدرا مهما من مصادر العائدات المالية والنقدية ويساهم بنسبة اكثر من 90 % في الموازنة العامة للعراق ؛ ان القطاع النفطي في العراق ليس بمنئ عن الأوضاع التي مر بها العراق بل ان الكثير من الظروف التي مر بها العراق عبر التاريخ هي نتيجة للأطماع التاريخية والتنافس الدولي والإقليمي على موارده واهمها النفط حيث يعاني من مخاطر خارجية عديدة ابرزها الاطماع الدولية والتنافس على النفط العراقي الذي تجسد بالهيمنة على اهم مورد اقتصادي للبلد من خلال الشركات الأجنبية ؛ بالإضافة الى المتغيرات الدولية منها تقلبات أسعار النفط والتوجه نحو الطاقة البديلة واشكاليات التعاون مع منظمة أوبك ؛ اثرت هذه المخاطر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على العائدات النفطية .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث فيما يلي :- فهم وتحليل المخاطر الخارجية المهددة للأمن النفطي العراقي وتقدير كيفية تأثير هذه المخاطر على صناعة النفط في العراق واقتصاده؛ كذلك كيفية ضمان استدامة صناعة النفط والتنمية الاقتصادية في ظل هذه التحديات.

فرضية البحث:

1-ان التنافس والاطماع الدولية والتوترات والصراعات الإقليمية تمثل تهديدا رئيسيا للأمن النفطي العراقي

2-ان هيمنة الدول الكبرى على النفط العراقي من خلال شركاتها يمثل تهديدا للأمن النفطي العراقي وهيمنة على اهم مورد اقتصادي للدولة.

اعتمد البحث المنهج الإقليمي ومنهج تحليل القوة؛ كما تم الاعتماد على مصادر الاحصاءات النفطية والبيانات المتاحة من وزارة النفط ومنظمة أوبك كذلك الكتب والأبحاث السابقة والمقالات الاكاديمية وشبكة المعلومات الدولية (انترنت).

الحدود الزمانية والمكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالموقع الجغرافي للعراق؛ اما الحدود الزمانية فهي 2008-2024.

اما بالنسبة لهيكلية البحث: فقد تم تقسيمه الى مبحثين ناقش المبحث الأول الابعاد الجيوسياسية لجولات التراخيص وانعكاساتها على الامن النفطي العراقي؛ وتناول المبحث الثاني المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن النفطي العراقي . ومن ثم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

(الابعاد الجيوسياسية لجولات التراخيص وانعكاساتها على الامن النفطي العراقي)

اولاً–التحليل المكاني لجولات التراخيص.

تعد عقود جولات التراخيص هو احد أنواع العقود الاستثمارية واحياناً يطلق عليها عقود التنمية الاقتصادية؛ تميزت بتنوعها وكثرتها؛ تبدأ بالاستكشاف والتنقيب عن النفط وانتهاء بالإنتاج والتسويق ؛ وتعد من اهم العقود التجارية في الوقت الحاضر سعت الحكومة العراقية بعد 2003 باستثمار الثروة النفطية والعمل على فسح المجال امام الشركات الأجنبية وبالاعتماد على أسلوب استثماري جديد بعض الشيء اطلق عليه (جولات التراخيص) ؛والتي اختلف الخبراء بالشؤون النفطية ؛في تصنيفها كعقود خدمة او عقود مشاركة (الشمري وسلطان ؛ 2018 ؛ ص 218–219) كانت هذه الجولات على عدة مراحل ؛ وتكونت من خمس جولات تراخيص شملت عدة حقول ورقع استكشافية كما موضح في الخرائط (1) و (2) :

1–**جولة التراخيص الأولى 2008:** طرحت وزارة النفط العراقية مجموعة عقود لتطوير ستة حقول نفطية بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 12 بلدا ؛ وتعد هذه الحقول من الحقول الكبيرة فيقدر حجم الاحتياطي المثبت فيها بأكثر من 50% من الاحتياطي العراقي وتنتج اكثر من 85% من نفط العراق الذي يصدر حاليا (الراوي؛ ص 222) وقد فازت شركة (بريتش بتروليوم) البريطانية وشركة البترول الوطنية الصينية (سي ان بي دي) بعقد التطوير لحقل الرميلة الذي يمثل اكبر احتياطي لجولة التراخيص الأولى؛ اما حقل الزبير فقد منح لمجموعة شركات (انيي) الإيطالية و(اوكسيد نتال)الامريكية و(كوغاز)الكورية الجنوبية؛ اما حقل غرب القرنة المرحلي الأولى فمنح لشركة النفط الأميركية (اكسون موبيل) وشركة (شل) الهولندية (سعيد ؛ 2019؛ ص؛ 494–495) ووفق التعاقدات سيتم رفع الإنتاج الاولي لحقل الرميلة الى 2.850 مليون ب اي؛ مقابل رسم للخدمة يدفع للشركات وهو دولاران عن كل برميل نفط إضافي يتم انتاجه فوق خط المشروع ؛ اما حقل الزبير فكان الهدف منه رفع الإنتاج الى 1.2 مليون ب اي ؛ واما حقل غرب القرنة فتم زيادة الإنتاج فيه لتصل الى 2.325 مليون ب اي ؛ ووفقا لما تقدم فان معدلات الإنتاج المتعاقد على رفعها في الحقول الثلاثة سابقة الذكر ستصل الى 6.375 مليون ب اي عام 2017 ؛ اما مدة العقد فقد كانت 25 سنة لجميع الحقول. (عبد الرضا و عبد العالي؛ 2015؛ ص 27)

2–جولة التراخيص الثانية 2009: بدأت جولة التراخيص الثانية في 2009/12/11، وقد شملت هذه الجولة عشرة حقول هي غرب القرنة المرحلة (2) ومجنون والحلفاية والغراف وبدرة ونجمة والقيارة وحقول شرقي بغداد – ديالى وحقول وسط الفرات؛ هناك (4)حقول عملاقة ضمن الحقول النفطية العشرة المستكشفة وغير المطورة التي شملتها ؛ (عبد الرضا، جولات التراخيص بين المؤيدين والمعارضين، 2019) تم التعاقد على تطوير سبع حقول نفطية مع شركات اجنبية وعرضت الحقول وفق اطار عقد الخدمة الفنية ؛ اذ تمت احالة حقلين نفطيين في محافظة البصرة: الأول هو حقل غرب القرنة–المرحلة الثانية إلى ائتلاف شركتي (لوك أويل) الروسية ؛وشركة (شتات أويل)النرويجية

والحقل الثاني هو حقل مجنون الذي يعد من الحقول النفطية العملاقة في جنوب العراق إذ تمت إحالته الى ائتلاف شركتي: (شل الهولندية) ؛وشركة (بتروناس) الماليزية؛ وفي محافظة ميسان تم إحالة حقل الحلفاية الى ائتلاف شركات النفط الصينية(CHINA PETRO) (وبتروناس) الماليزية (وشركة توتال) الفرنسية . اما حقل الغراف في محافظة ذي قار فتمت احالته الى شركتي (بتروناس) الماليزية و(جابكس) اليابانية اما حقل بدرة في محافظة واسط فتمت إحالته إلى شركتي (غازبروم) الروسية و(كوغاز) الكورية الجنوبية و(بتروناس) الماليزية ؛ واخيراً حقلا القيارة ونجمة في محافظة نينوى اللذان تمت إحالتهما إلى شركة (سونانجول) وبناء على ذلك سيزداد حجم الإنتاج الأولي من النفط إلى 4.765 مليون برميل/ي عام 2017 من الحقول المحالة في الجولة الثانية فقط. (عبد الرضا و عبد العالي ؛2015 ؛ ص 30)

جولة التراخيص الثالثة 2010: أجريت جولة التراخيص الثالثة في 20 تشرين الأول 2010 وشملت ثلاث حقول للغاز حقل عكاز الذي يحتوي على 158 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ؛ وحقل المنصورية الذي يحتوي على 130 مليار متر مكعب ؛ وحقل السيبة الذي يحتوي على نحو 31 مليار متر مكعب تقريبا ؛اما بالنسبة للشركات الفائزة بهذه الجولة والتي تمتد لمدة 20 سنة ؛فقد تمت إحالة حقل عكاز الى شركة (كوغاز) الكورية الجنوبية لمدة ترخيص ؛ وحقل المنصورية تمت احالته الى شركة (تيباو37.5%) وشركة (كويت انرجي 22.5%) و (15% لشركة كوغاس) ؛ في حين فازت شركات (كويت انرجي و تيباو وشركة الهيئة المصرية العامة للبترول) بحقل سيبة ؛ وكانت مدة العقد للحقول المحالة في هذه الجولة 20 سنة (الشفافية ؛ 2016؛ ص 21)

خريطة (1) التوزيع الجغرافي للحقول المحالة الى الشركات الأجنبية لجولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة والخامسة.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على \ دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط العراقي.

جولة التراخيص الرابعة: كانت دائرة العقود والتراخيص البترولية قد أعلنت في 2011\4\14 ؛ عن دورة التراخيص الرابعة في الصحف المحلية وعلى الموقع الرسمي لوزارة النفط وتم الإعلان عنها رسميا من قبل وزير النفط في مؤتمر صحفي في 2011\4\25 (الأمير ؛ 2012؛ ص 226) وتشمل جولة التراخيص الجديدة سبع رقع استكشافية للغاز وخمس رقع للنفط، تتوزع على محافظات البصرة والنجف وبابل والمثنى والديوانية وذي قار في جنوب البلاد، ونينوى في الشمال، وديالى في الوسط، والانبار في الغرب كما موضح في خريطة(3) ادناه؛ وتمتد مدة العقد للحقول المحالة ل 20 سنة (وكالة فرانس 24؛ 2012) انتهت هذه الجولة بإحالة اربع رقع استكشافية كما مبين بالجدول ادناه .

جدول (1) الرقع الاستكشافية التي تم احالتها للشركات الاجنبية في جولة التراخيص الرابعة.

المصدر: حيدر نعمة بخيت؛ زمن راوي سلطان؛ عباس فاضل عطيوي: دور العقود النفطية في الصناعة النفطية في العراق من الامتيازات حتى جولات التراخيص؛ مجلة الغري كلية الإدارة والاقتصاد؛ المجلد 18؛ 2022؛ ص؛ **119**.

خريطة (2) الرقع الاستكشافية في جولة التراخيص الرابعة.

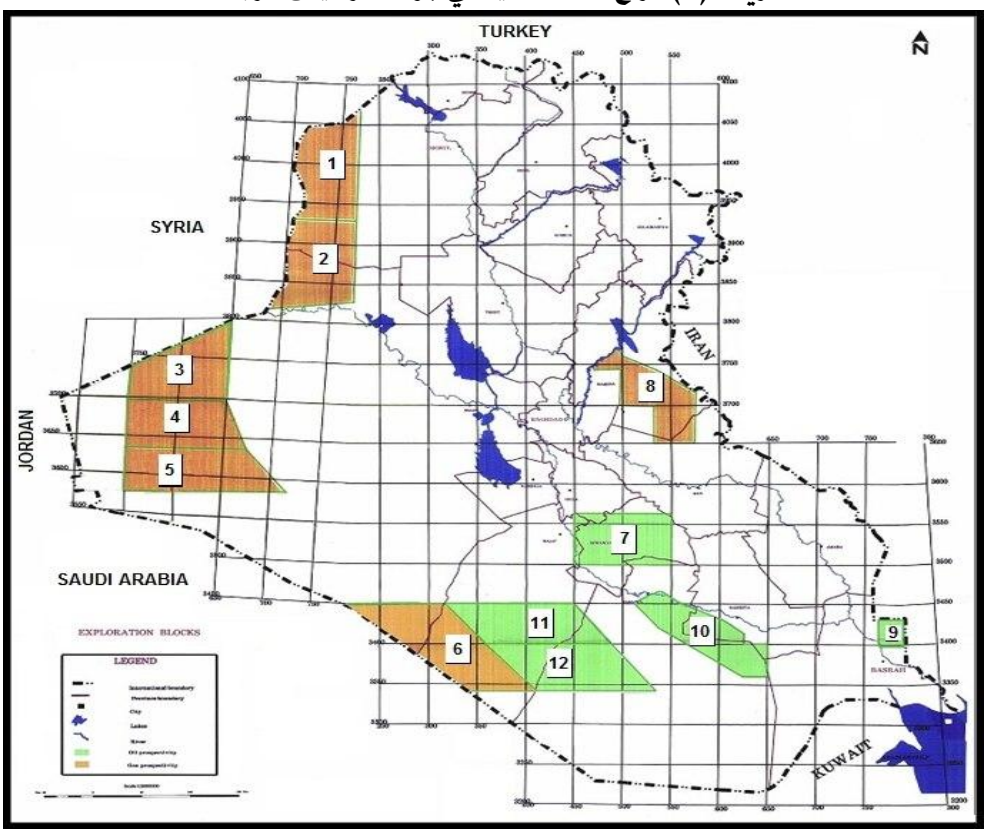

المصدر HTTPS://WWW.TAGHRIBNEWS.COM/AR/NEWS

جولة التراخيص الخامسة: اكد وزير النفط العراقي في 2023\2\8المضي بإجراءات التوقيع النهائية لعقود جولة التراخيص الخامسة والتي اثمرت عن احالة (6) رقع استكشافية للتطوير من قبل الشركات الفائزة بالجولة وكانت تلك الرقع تضم (استكشاف وتطوير وإنتاج الرقعة الاستكشافية نفط خانة في محافظة ديالى وتم إحالته الى شركة (جيو جيد) الصينية ؛ وتطوير وإنتاج حقل الحويزة النفطي في محافظة البصرة وتم إحالته الى شركة (جيو جيد) الصينية ايضا ؛ وتطوير وإنتاج حقل السندباد النفطي في محافظة البصرة وتم إحالته الى شركة (يو أي جي) الصينية ؛ وتطوير وإنتاج حقول كلابات – قمر في محافظة ديالى وتم إحالته الى شركة (نفط الهلال) الإماراتية ؛ وتطوير وإنتاج حقول الخشم الاحمر–انجانة في محافظة ديالى وتم إحالته الى شركة (نفط الهلال) الإماراتية؛ واستكشاف

وتطوير وإنتاج الرقعة الاستكشافية خضر الماء في محافظة البصرة وتم إحالته الى شركة (نفط الهلال) الإماراتية ايضا. (موازين نيوز؛ 2023)

جدول (2) عدد الشركات المستثمرة في حقول النفط العراقية وتبعيتها ومواقع استثمارها.

اسم الدولة ألام	اسم الشركة المستثمرة	اسم الحقل	موقع الحقل
الولايات المتحدة	اكسون موبيل\ أوكسيد نتال	غرب القرنة 1 \ الزبير	البصرة
المملكة المتحدة	برتش بتروليوم \ بريماير	الرميلة \رقعة استكشافية رقم(12)	البصرة المثنى–النجف
روسيا	اوك اويل\غازبروم\باش نفت	غرب القرنة 2 \رقعة استكشافية رقم(10)\بدرة\رقعة استكشافية(12)	البصرة\ذي قار\\المثنى\واسط
فرنسا	توتل	الحلفاية	ميسان
الصين	شركة الواحة الصينية\بترو شاينة \جيو جيد \ايو أي جي\سينوك	الاحدب\\الرميلة \ غرب القرنة 1\\الحلفاية \نفط خانة\\السندباد \حقول ميسان	البصرة\ميسان\ديالى
هولندا	شل	غرب القرنة 1 \ مجنون	البصرة
اليابان	جبكس \ انبكس	الغراف \ رقعة استكشافية رقم (10)	ذي قار \ المثنى
كوريا الجنوبية	كوكاز	الزبير \بدرة \عكاز \\المنصورية	البصرة\ واسط الانبار\ ديالى
ايطاليا	إني	الزبير	البصرة
تركيا	تباو	حقول ميسان	ميسان
باكستان	باكستان بتروليوم	رقعة استكشافية رقم (8)	ديالى– واسط
انغولا	سونا نجول	الكيارة \ نجمة	نينوى
الكويت	الكويت للطاقة	المنصورية \ السيبة	ديالى \ البصرة
الامارات	دركن اويل \ نفط الهلال	رقعة استكشافية رقم (9)\كلابات – قمر\ الخشم الأحمر انجانة \ خضر الماي	البصرة \ ديالى
اندونيسيا	بي تي بيرتماين	غرب القرنة 1	البصرة
ماليزيا	بتروناس	مجنون\ الحلفاية \\الغراف \بدرة	البصرة \ميسان

			ذي قار\واسط
المجموع	24		

المصدر :1- حيدر فاضل عبد الرضا سعيد؛ الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في العراق واثارها الجيوبولتيكية (شركات النفط نموذجا)؛ رسالة ماجستير (غير منشورة)؛ كلية التربية للعلوم الإنسانية؛ جامعة كربلاء؛ كربلاء؛ 2016؛ ص؛ 135

2-العراق يوقع عقد جولة التراخيص الخامسة برقع وحقول نفطية حدودية؛ وكالة NEWS.CN؛ HTTPS://ARABIC.NEWS.CN/20230222/10E597933A034AF1B0487272705D8.2023؛2؛22 AE8/C.HTML

ان اهم أسباب ومبررات وزارة النفط العراقية لأطلاق جولات التراخيص هي الحاجة المتزايدة لتعجيل الدخل عن طريق رفع انتاج النفط فمنذ بداية الحرب العراقية الإيرانية تعرض الاقتصاد الوطني الى انتكاسات كبيرة نتيجة للحروب والحصار ؛ ثم الاحتلال 2003 مما الحقت اضرارا كبيرة في البنى التحتية للبلد ؛ ولتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية وإعادة الاعمار كان البلد بحاجة الى استثمارات كبيرة تستعمل بأسرع وقت لاستعادة البنى التحتية الضرورية ولإنعاش القطاعات الحيوية الأخرى ؛ كما كان البلد يعاني من الدين الخارجي الذي يقدر ب 130 مليار دولار والتي افلحت المفاوضات فيما بعد بإلغاء كميات كبيرة منه ؛لقد كان البلد بحاجة ماسة لرفع الإنتاج النفطي لتلبية الضغوط المالية كونه المورد الرئيسي والسريع للموارد المالية(النرويج؛ ص 14) هذه ابرز الأسباب او المبررات التي تستند اليها وزارة النفط ؛ للذهاب نحو جولات التراخيص.

ثانياً- الابعاد الجيوسياسية لجولات التراخيص النفطية.

ان الاطماع والانظار الدولية على النفط العراقي بقيت حتى بعد التأميم سنة (1972) بل كانت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تنتظر أي فرصة او مبرر للدخول والسيطرة على النفط العراقي باي شكل من الاشكال؛ ولقد كان لدخول العراق الى الكويت من قبل العراق سنة 1990 اثر كبير للتخطيط الأمريكي لاحتلال العراق حيث سارعت أمريكا منذ اللحظات الأولى لاجتياح الكويت بالتحرك بجدية لمواجهة الازمة وهذا ليس مستغرباً حيث ان السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج منذ الحرب العالمية الثانية ترتكز على ثلاث قواعد رئيسة : المحافظة على مصالحها البترولية ؛ ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبأسعار مناسبة لها ؛ ثم محاربة النفوذ السوفيتي الذي كان حتى سنة 1989 مصدر خطر على امدادات نفط الخليج الى الغرب واخيراً حماية الكيان الصهيوني وضمان أمنها ؛ لأنها وجدت لتكون خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية . فالنفط وحمايته من أي تهديد يبقيان الهدف الثابت في السياسة الامريكية تجاه المنطقة ؛ واجمالا شكلت الولايات المتحدة تحالفا يضم 29 دولة وفرضت حصارا على العراق ثم تلتها اطلاق عملية (عاصفة الصحراء)التي انتهت بإخراج القوات العراقية من الكويت

(المجذوب؛2000؛ ص 39) في حين واصلت فرنسا وروسيا تعزيز علاقتهما بالعراق رغم الجهود المبذولة لعزل صدام حسين حيث أبدت روسيا اهتماما اكبر بالشرق الأوسط وتحديدا في تجديد الروابط مع العراق (OCHSSEE,2006,P 18) ففي سنة 1997 عند ما فقدت العقوبات الدولية على العراق تأييد كثير من الدول قامت روسيا لوك اويل وفرنسا (توتال) ؛ والشركة الوطنية الصينية ؛ الى جانب شركات عالمية أخرى بالتفاوض مع الحكومة العراقية حول عقود مشاركة عن حقول غرب القرنة (لوك أويل) ؛مجنون (توتال) ؛الرميلة الشمالي (الشركة الوطنية الصينية)؛ وبمجرد قيام العراق في المباشرة بتوقيع تلك العقود ؛ قامت واشنطن بتحريك قطعاتها العسكرية بالقرب من الحدود العراقية ؛ كما نشطت جماعات اليمين الأمريكي داعية الى سياسة الاحتواء وازاحة صدام حسين ؛واثناء تلك الفترة قامت شركة (بترش بتروليوم)البريطانية وشركة (شل) الهولندية بأجراء محادثات سرية مع صدام حسين ؛ في حين بقيت الشركات الامريكية بانتظار قرار واشنطن للإطاحة بالنظام السابق (الجلبي؛2015؛ص134).

وتعد الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث انتاج النفط الا انها من اكبر مستهلكي النفط في العالم وان انتاجها هو مستهلك بالكامل في السوق الامريكية الداخلية؛ وبذلك فان أمريكا مضطرة الى تأمين وارداتها النفطية في المستقبل من خارج حدودها باستعمال جميع الوسائل المتاحة بغض النظر عن مشروعيتها ؛ ويمكن معرفة البعد الطاقوي للاحتلال الأمريكي للعراق من خلال دور النفط في التفكير الاستراتيجي الأمريكي داخل غرف البيت الأبيض؛ حيث حصل (جورج بوش) اثناء تقاربا بين القائمين على حملة انتخابات الرئيس دبليو بوش واللوبي النفطي الأمريكي ؛ نتج عنها اختيار (ديك تشيني) رئيس اهم شركات النفط الامريكية لمنصب نائب الرئيس الأمريكي ؛ وفي تصريح له "نحتاج في سنة 2015 الى 50 مليون برميل نفط يومياً ؛ من اين سناتي بالنفط الضروري لنا ؛ وان عراقاً متعاوناً سيكون حجر الأساس لأمن الطاقة الغربي" وفي سؤال له عن سبب احتلال العراق بدل كوريا الشمالية علما ان التهمة هي امتلاك أسلحة الدمار الشامل وكوريا تصرح رسميا بامتلاكها للأسلحة قال" ان العراق يطفوا على بحيرة من النفط" (الأسمر ؛2019؛ص 207-2-8) .

لا سيما اذا عرفنا ان النفط في العراق تم اكتشافه منذ عام 1927 ؛ ولربما تكون اخر قطرة نفط من العراق والجزيرة العربية ؛ والتي يكون مخزونها النفطي حوالي 70% من المخزون العالمي ؛ وستبقى هذه النسبة في ازدياد في حين تتضاءل احتياطات الاخرين ؛ فاحتياط العراق من حقوله المستغلة فقط يفوق احتياط الولايات المتحدة وبريطانيا وأوربا الغربية كلها واسيا كلها بما فيها الصين والهند عدا اسيا الإسلامية وروسيا ؛ في حين يوجد اكثر من 62 حقلا لم يتم استغلالها مما يضاعف الاحتياطي النفطي ؛ كما ان النفط العراقي هو اقل أنواع النفط كلفة لإنتاجه (زلوم؛2009؛ص42-43). كانت أمريكا تعي ان يساعد العراق تحت النفوذ الأمريكي في تهدئة أسعار نفط منظمة أوبك حتى لو اتبع أعضاء أوبك الاخرون سياسة معاكسة تتمثل في الحفاظ على أسعار مرتفعة ؛

الا ان القوة النفطية الخاملة التي يتمتع بها العراق قد تمكن الولايات المتحدة في المستقبل من تفكيك الية اتخاذ القرار في منظمة أوبك (OCHSSEE,2006,P21)

بالإضافة الى ان الولايات المتحدة أصبحت تعي تماما أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية؛ وأن هناك دولا عديدة تسعى للوصول إلى مستواها والتفوق عليها في المدى المنظور؛ وعليه كان لا بد لواشنطن أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودهم إليها؛ فكان النفط الخليجي والعراقي هو الوسيلة ؛ كما ان استقرار الأوضاع في العراق؛ سيمكن الشركات الأميركية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن للبلاد آنذاك وبعضهم يشير إلى 200 مليار برميل؛ ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية؛ وهذا معناه أن السيطرة على العراق يعني الحصول على نحو ربع احتياطي العالم النفطي؛ ناهيك عن الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأميركية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية والفرنسية والصينية التي كانت قائمة في العراق إبان حكم النظام السابق ؛ فضلاً عن هدف رئيسي هو ان وجود القوات الامريكية في العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط ضد الكيان الصهيوني . (باكير؛2005). لذا فُرضت الحرب على العراق واحتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق في نيسان 2003 والهدف الرئيسي هو النفط وليس أسلحة الدمار الشامل التي لم يجدوها أصلاً حسب اعترافاتهم لاحقا وهكذا احتلوا دولة عربية ذات سيادة جهارا ونهارا بحرب استباقية وبحجج كاذبة.

وبعد فترة من احتلال العراق صرح بريمر انه لابد من تحويل الاقتصاد العراقي من مركزي الى اقتصاد مفتوح يتسم بسيطرة الشركات الخاصة ؛ كما شكلت حكومة الاحتلال لجنة الخصخصة التي ضمت رجال اعمال عراقيين وسياسيين ؛الى جانب خبراء ومستشاري قوات التحالف الدولي ؛ ثم أصدرت قوات الاحتلال قرار 39 لسنة 2003 الذي منح الشركات الأجنبية كامل الحرية في التملك والاستثمار باستثناء النفط وشراء الأراضي ؛ وفي الحقيقة استثناء النفط كان من اجل ترتيب الأوضاع ؛ وثم قام رئيس الحكومة المؤقتة اياد علاوي حينها بإصدار عدة قرارات منها السماح بالاستثمار في المناطق غير المطورة ويشمل الاستثمار الأجنبي ؛ في هذه الاثناء كانت شركات النفط العالمية اجرت عدة اجتماعات حول إعادة توزيع نفط الإقليم ؛ ومنها النفط العراقي ؛ وعين بريمر في مجلس حكمه إبراهيم بحر العلوم وزيرا للنفط الذي كان قبل الاحتلال عضوا في فريق عمل وزارة الخارجية الامريكية وناقشت شركة المقاولات مسودة قانون النفط العراقي مع مندوبين من السفارة الامريكية والبريطانية مع وزير الطاقة الامريكية عرضت مسودة القانون على الحكومة الامريكية والشركات النفطية الرئيسية (الجلبي؛2015؛ص145).

ان خصخصة القطاع النفطي العراقي تعني إعادة استيلاء شركات النفط العالمية على الأراضي العراقية التي فقدتها خلال عملية التأميم التي جرت أوائل السبعينيات؛ كما ان قانون النفط الجديد التي كانت تسعى دول الاحتلال جاهدة لتشريعه لن يكون اكثر من مجرد استسلام اقتصادي للغرب كما ان خطة تقاسم الإيرادات المركزية التي ينص عليها القانون لن تؤدي الا الى تفاقم الانقسام الطائفي . ثم قامت وزارة النفط العراقية لاحقا وتحت ضغط قوات الاحتلال

وشركاتها النفطية؛ بفتح الاستثمار في القطاع النفطي امام الشركات الأجنبية وتحت مسمى (جولات التراخيص). حيث اصبح العراق بعد الاحتلال سنة 2003 مركزاً لاستقطاب الشركات التي كانت متلهفة للحصول على استثمارات؛ خاصة في القطاع النفطي؛ اذ ان رغبة هذه الشركات ودولها الام؛ كانت تتمحور حول كيفية الحصول على عقود نفطية تستطيع من خلالها بسط النفوذ والسيطرة على النفط العراقي ليضمن لها حقوقها مستقبلا؛ إضافة الى تدفق النفط العراقي الى السوق العالمية وضمان عدم بيع النفط الا من خلالها(سعيد؛ 2016؛ ص 185)

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان السبب الرئيسي لدخول الشركات الأجنبية تحت مسمى (جولات التراخيص) هو ليس لمتطلبات اقتصادية فقط كما بررت وزارة النفط حينها انما كان هناك تخطيط مسبق وضغوط خارجية كبيرة من قبل دول الاحتلال والشركات النفطية.

كما ان وزارة النفط العراقية بعد 2003 وحتى الان ؛ لم تضع استراتيجية وخطة مناسبة لتطوير الحقول باستغلال الإمكانات المتاحة لديها من طاقم ومعدات ؛ بل اختارت الطريق الاسهل والاصعب بنفس الوقت وهو الذهاب نحو الشركات الأجنبية وجمدت الطواقم العراقية وتركت تلك الشركات تختار ما تريد وتنفق ما تقرر وبقي الجانب العراقي هو الأضعف ؛ ان جولات التراخيص استلمت الحقول المنتجة التي تم تطويرها من قبل الجهد الوطني بسبب عرضها لأعلى كمية انتاج في اقصر وقت ممكن مما أدى الى سباق في رفع الإنتاج دون ضوابط محدودة ؛ ذلك لان العراق ملزم حسب الاتفاق بين الطرفين بدفع تعويضات لشركات التراخيص عن النفط المنتج اذا لم يستطع تصديره مما ترك الامر سائباً بيد هذه الشركات لا يمكن السيطرة عليه ؛ ولان العراق لا يملك قرار خفض انتاجه دون دفع مقابل ذلك تعويضاً للشركات حسب بنود عقد التراخيص ؛ لذلك استمر ينادي برفع الإنتاج لزيادة المردودات؛ وهذا خلل في عقود التراخيص سيستمر حتى نهاية العقد ؛ في حين لو كان الإنتاج من قبل شركات الجهد الوطني سيكون العراق هو صاحب القرار في ضبط مقادير النفط المنتج والتحكم في الأسعار (جاسم؛2016؛ص2-3) .

ان من المواضيع المهمة والخطرة بنفس الوقت هو موضوع تكاليف الإنتاج لبرميل النفط حيث ان تكاليف الصناعة النفطية ارتفعت بشكل كبير في الوقت الحالي في ظل جولات التراخيص عما كانت عليه في السابق سنحاول في الجدول ادناه المقارنة بين تكاليف الإنتاج للبرميل الخام ما قبل جولات التراخيص للمدة 2003 – 2009 وبعد جولات التراخيص للمدة 2010 – 2016.

جدول (3) الفرق في تكاليف الإنتاج لبرميل النفط الخام في الحقول العراقية قبل جولات التراخيص وفي ظل جولات التراخيص.

قبل جولات التراخيص			في ظل جولات التراخيص		
السنة	الإنتاج السنوي (مليون برميل)	تكاليف انتاج البرميل الواحد (دولار)	السنة	الإنتاج السنوي (مليون برميل)	تكاليف انتاج البرميل الواحد (دولار)
2003	365	0.12	2010	588.429	1.89
2004	550	0.18	2011	665.883	3.55
2005	533	0.28	2012	739.913	3.64
2006	583	0.35	2013	767.390	4.62
2007	588	0.53	2014	897.053	5.99
2008	601	0.88	2015	1013.830	5.38
2009	607.659	1	2016	1170.834	4.78

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- وزارة التخطيط؛ الجهاز المركزي للإحصاء؛ الإحصاءات النفطية؛ للمدة (2003-2016) بيانات منشورة. HTTPS://COSIT.GOV.IQ/AR/?OPTION=COM_CONTENT&VIEW=ARTICLE&LAYOUT=EDIT&ID=1470

2-نبيل جعفر عبد الرضا ومصطفى جبار سند؛ تكاليف انتاج برميل النفط الخام في شركة نفط البصرة للمدة 2009-2016؛ مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي؛ ط 1؛ 2018؛ ص 128

ومن الجدول (3) أعلاه يتبين لنا انه وعلى الرغم من كمات الإنتاج النفطي غير الكبيرة الا ان تكاليف الإنتاج كانت متواضعة جدا في مرحلة ما قبل جولات التراخيص(انتاج الجهد الوطني) ففي سنة 2003 كانت تكلفة انتاج برميل الخام لم تتجاوز 12 سنتاً واستمر ارتفاع انتاج النفط ومعه ارتفاع التكاليف ووصلت الى دولار واحد للبرميل سنة 2009 والتي تعتبر منخفضة جدا عند مقارنتها مع كلف انتاج برميل الخام في ظل جولات التراخيص؛ حيث تشير البيانات بشكل واضح الى ارتفاع تكاليف انتاج برميل النفط الخام بدءا من سنة 2010 حيث تضاعفت التكاليف عدة مرات بالمقارنة مع تكاليف الإنتاج لسنة 2009 حيث كانت دولارا واحدا في الحقول الجنوبية؛ ارتفعت الى ستة

اضعاف في سنة 2014 أي بنسبة 600% عما كانت عليه سنة 2009. هذه الزيادة الكبيرة أدت خسارة العراق ملايين الدولارات سنحاول توضيح ذلك من خلال الجدول(4) ادناه.

جدول (4) الخسائر المالية السنوية للعراق الناجمة عن تضخم تكاليف انتاج النفط للمدة 2009-2016

السنة	تكاليف انتاج البرميل الواحد	فرق الكلفة للبرميل الواحد مقارنة سنة 2009 (دولار)	الإنتاج السنوي(مليون برميل)	الخسائر السنوية(مليون دولار)
2009	1	-		
2010	1.89	0.89	588.429	523.701
2011	3.55	2.55	665.883	1698.001
2012	3.64	2.62	739.913	1935.370
2013	4.62	3.62	767.390	2777.951
2014	5.99	4.99	879.053	4476.294
2015	5.83	4.83	1031.830	4983.738
2016	4.78	3.78	1170.834	4425.752
المجموع				**20835.807**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) أعلاه.

ويتضح لنا من الجدول (4) أعلاه حجم الخسائر المالية الكبيرة بسبب تضخم تكاليف انتاج برميل النفط في ظل جولات التراخيص حيث ارتفعت لما يقارب (5,83) مليون دولار سنة 2015 و (4.425) مليون دولار سنة 2016 اما اجمالي الخسائر فكانت (20.835) مليار دولار لمدة اقل من ست سنوات فقط هذه الخسائر ناتجة فقط عن ارتفاع تكاليف استخراج النفط ولا تشمل الارباح؛ «اما بالنسبة للكلف الكلية المدفوعة للشركات الأجنبية للمدة 2009-2019 فقد بلغ (83.291.112.991) مليار دولار» (مركز ذر؛2021؛ص35) ومن خلال مقارنة تكاليف العمليات النفطية عند ما كانت بيد شركات الجهد الوطني؛ مع التكاليف في ظل جولات التراخيص يتبين انها زادت بمقدار الضعف في ظل جولات التراخيص وهذا يطرح عدة تساؤلات؛ هل الزيادة نتيجة أسباب اقتصادية وتكنلوجية وتنظيمية؛ ام انها لأسباب متعمدة من قبل الشركات الأجنبية لاسيما وان تكاليف الإنتاج جميعها تتكفل بها الشركات ومن ثم تستردها لاحقاً؛ ام ان إدارة العمليات النفطية في ظل الجهد كانت أكثر كفاءة وفعالية من ادارتها من قبل الشركات الدولية. كما لا يفوتنا ان ننوه انه كان من المفترض ان تصل الطاقة الإنتاجية الى (12.440) م ب اي

بحلول 2016 الا انه حتى الان (2024) لم تصل الطاقة الإنتاجية الى (5) م ب \اي وهذا نتيجة لعد عوامل ابرزها ان البنية التحتية لتصدير النفط الخام من الخزانات وانابيب النقل وعدادات القياس ومنصات التصدير غير جاهزة لنقل وتصدير هذه الكمية لذلك اضطرت وزارة النفط الى خفض مستوى انتاج الذروة مما أدى الى خسائر كبيرة نتيجة لخفض الإنتاج الى ما يقرب من نصف ما كان متفق عليه ومن ثم خسارة البلد لعائدات مالية ضخمة. (الكعبي؛2017؛ص 15) وفي تصريح لوزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم في مؤتمر صحفي سنة 2015؛ وهو يتحدث عن سنتين فقط؛ ان العراق مطالب بتسديد نحو 27 مليار دولار للشركات الأجنبية التي عملت على تطوير حقول جنوب العراق فقط خلال العامين السابقين!(خفيف ؛2023) . واجمالا ورغم تضارب البيانات والأرقام الخاصة بكلف هذه الشركات بين وزارة النفط والشركات الدولية وبين ما ينشره خبراء الاقتصاد والمهتمين بالشأن النفطي؛ الا انه يمكن القول ان هذه الشركات كلفت البلد مليارات الدولارات وهيمنت على القطاع النفطي بشكل شبه كامل؛ وطبقاً لمنهجية البحث في الجغرافية السياسية فأن هذه الجولات تشكل عنصر ضعف في الاقتصاد العراقي كونها تستنزف جزءاً كبيراً من عائدات النفط وبالتالي تسهم في اضعاف القوة الاقتصادية للعراق.

عملت هذه الشركات على تضخيم التكاليف البترولية؛ حيث يُلاحظ المغلاة في منح الرواتب للخبراء والطواقم الفنية والمهندسين والمنتسبين مع الشركات الأجنبية؛ والتي بلغت لسنة واحدة 2014 ما يقرب من (225.7) مليون دولار في أحد الحقول المنتجة في محافظة البصرة وتمتعهم بالمكافأة التي بلغت (1.338) مليون دولار واجور إضافية أخرى تتحملها الحكومة العراقية ولعام واحد فقط!! بالإضافة الى الايفادات والدورات التي تقيمها الشركات خارج العراق ؛ حيث بلغت تكاليف سفر طواقم احد الشركات الأجنبية (32.9909) مليون دولاراً؛ كما استعانت هذه الشركات بشركات امن خاصة لحماية طواقمها ومصالحها بتكاليف كبيرة جدا وصلت (108.412) مليون دولار 61.4 مليون دولار تكلفة الامن (لحمايات) ؛ 47.086 مليون دولار تكلفة حماية الجهات الخارجية ؛ أي تكلفة حماية موظفي الشركة الأجنبية اثناء وجودهم خارج العراق؛ في حين بلغت تكاليف المطاعم لعام واحد فقط سنة 2014 حوالي (65.894) مليون دولار ؛ وتكاليف شراء أجهزة كمبيوتر(12.410) مليون دولار ؛ وتكاليف الأثاث والمستلزمات المكتبة اكثر من (11.322) مليون دولار؛ هذه التكاليف الضخمة لسنة واحدة والتي يجب ان تدفعها الحكومة العراقية بالتالي يتضح لنا حجم الخسائر في بلد يعاني من ارتفاع مستويات الفقر وتراجع مستوى الخدمات ويعاني من غياب فرص العمل(عبد الرضا ؛ 2015).

ومن ناحية أخرى نجد ان اغلب عقود التراخيص تشير بفقراتها وموادها إلى انها عقود مشاركة او عقود تقاسم الإنتاج وهي نفس العقود التي وقعتها حكومة كردستان؛ ويمكن توضيح اهم الفقرات المشتركة بين عقود التراخيص وعقود المشاركة: (كلا العقدين يقيدان تصرفات الحكومة بشكل كبير \ عقود التراخيص وعقود المشاركة طويلة الاجل والمدة 20 سنة قابلة للتمديد \ الفقرة الثابتة موجودة في العقدين؛ أي لا تسري القوانين الجديدة بما فيها الضريبة على الشركات الاجنبية العاملة \ عقود التراخيص وعقود المشاركة كلاهما يعطيان الحق للشركات الاجنبية لإلغاء العقد في أي وقت

تشاء (في حدود ثلاثة أشهر) ولا يتاح مثل هذا الحق للدولة المضيفة \ان أي خلاف بين الحكومة والشركات الاجنبية لا يُحل بالمحاكم الوطنية بل في المحاكم الدولية ومنها محكمة غرفة التجارة الدولية في باريس \ في كلا العقدين تتحكم الشركات النفطية بالتكاليف والتكنولوجيا \ لا يجوز للحكومات تخفيض الانتاج الا بعد دفع التعويضات عن الخسائر التي يسببها انخفاض الانتاج كما في عقود التراخيص ولا يسمح مطلقا بتخفيض الانتاج في عقود المشاركة \ كلاهما يمثلان تجاوزا عل حق الاجيال المستقبلية نظرا لطول مدة العقود) (عبد الرضا؛ 2022) .

ويتضح لنا ان جولات التراخيص تميل الى انها عقود مشاركة وليس عقود خدمة ؛ لا سيما اذا عرفنا ان في عقود مشاركة الإنتاج يعتبر النفط ملك للدولة في باطن الأرض وعند الاستخراج ولكن شكلياً ؛ لان للشركة حصة فيه عند استخراجه ؛ كما تعطي هذه الاتفاقيات مظهراً للسيادة على الموارد الطبيعية حيث توصف الدولة انها مالك للموارد لكن في الواقع ان للشركات الأجنبية السيطرة الإدارية بالإضافة الى الأرباح الضخمة.(عباس؛2008؛ ص 107) ومن المعروف عادة ان عقود المشاركة عادة ما تستخدم في المناطق التي تتواجد فيها حقول نفط صغيرة حيث تكون تكاليف الإنتاج عالية واحتمالات اكتشاف النفط فيها ضعيفة وخاصة في المناطق البحرية وهذا لا ينطبق على النفط العراقي.(الزيدي؛ 2007 ؛ص96) ومن خلال نظرة على جدول (2) التوزيع الجغرافي للشركات الأجنبية النفطية في العراق؛ يثبت ان هدف هذه الشركات والدول التي تقف خلفها لم يكن الا لإفراغ العراق من أكبر قوة اقتصادية يتمتع بها منذ تأسيس الدولة العراقية من خلال سيطرتها على الحقول العملاقة لضمان استمرارها في تقديم الدعم للدولار الأميركي لان العراق يبيع النفط بالدولار الأميركي. **لذلك نجد ان شركات النفط الأجنبية عملت على ما يأتي:**

1–امتصاصها كميات كبيرة؛ من قيمة إيرادات النفط العراقي؛ من خلال كمية ما يصرف من أموال؛ تشغيلية خلال الاستثمار ؛ إضافة الى الأجور المثبتة في العقد؛ وهذا يكلف أكثر من 40% من قيمة الإيرادات المتحققة من بيع النفط؛ وتستغل جميعها من قبل الشركات.

2–قامت الشركات برفع الإنتاج؛ من اجل تخفيض أسعار السوق قدر الإمكان من خلال مبدا العرض والطلب واستنزاف الثروة النفطية؛ في حين هدف الوزارة الحصول على الإيرادات لتحسين الاقتصاد؛ وزيادة دخل الفرد وإيجاد التنمية في بقية القطاعات؛ لكن لم تحصل تنمية؛ ودخل الفرد زاد بشكل مؤقت.

3–تسديد مستحقات الشركات بشكل عيني؛ وقد يسبب خسائر كبيرة للحكومة العراقية؛ خاصة عند هبوط أسعار النفط؛ وضغط الشركات للحصول على مستحقاتها؛ مما تسبب بتضاعف كمية الديون.

4–طول مدة العقود بررها بعض المختصين بانها من اجل الاستكشاف والتنقيب والإنتاج لإكمال تلك العمليات؛ لكن في الحقيقة الهدف هو ضمان للدول الام بان هذا النفط يبقى ضمن سيطرتها.

5–كما يعد خبراء النفط العقود التي وقعت؛ مع الشركات الأجنبية على الحقول العملاقة؛ هي من اخطر عمليات الهدر بالثروة النفطية؛ حيث تم تسليم اضخم الحقول الى الشركات الأجنبية؛ كانت تحلم بالسيطرة عليها؛ لأنها تحتوي

على اكبر خزين نفطي فهو اكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العراقي؛ أهم هذه الحقول الرميلة؛ وحقل غرب القرنة1و 2؛ والزبير ؛ وحقل مجنون؛ وحقل حلفاية. (سعيد؛ 2016؛ص 128) .

بالإضافة الى ما تقدم فهناك سلبيات أخرى لجولات التراخيص لابد من استعراضها وهي كالاتي:

• اثرت جولات التراخيص بشكل كبير على القوى العاملة خاصة في قطاع النفط ، إذ إن المشاريع التي يملكها القطاع العام تشمل التوظيف والتطوير كجزء من أهدافها، في حين إن الهدف الوحيد للشركات الخاصة هو زيادة الارباح الى أقصى حد ممكن، وقد قامت هذه الشركات بتخفيض حجم القوى العاملة من اجل تحقيق هدفها، وتعاقدت مع اغلب عمالها من الخارج، وعادة ما يقوم الأجانب بالأدوار الفنية والإدارية وتترك الوظائف المتدنية الى العمال الوطنيين . (الياسري؛2009؛ ص 122)

• وربما من اكثر السلبيات ما اشرنا اليه مسبقاً هو ان جولات التراخيص شملت اهم واكبر الحقول المنتجة منذ الثلاثينيات فالحقول التي سيطرت عليها الشركات الأجنبية تمثل اكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العراقي ويشكل انتاجها حوالي 85% من اجمالي انتاج النفط العراقي بالرغم من ان هذه الحقول معروفة بشكل جيد من قبل الطواقم العراقية وان الشركات الوطنية انفقت أموالا طائلة على شراء المكائن والمعدات التي ستصبح بيد الشركات الأجنبية ؛ ومما لا شك فيه ان هيمنة الشركات على هذه الحقول العملاقة سيمكنها من التحكم بالإنتاج والتسويق لتلك الحقول ولمدة لا تقل عن عشرين سنة كما لها الحق في استثمار المكامن المستقبلية من الحقل ؛ ولا يحق للجانب العراقي التأثير على تلك السياسات .(الراوي ؛ 226) ولا يفوتنا ان ننوه فيما يتعلق بالطواقم الفنية والهندسية في شركتي نفط الجنوب ونفط الشمال سيتم إلحاقها ضمن الشركات الجديدة ولمدة تتراوح ما بين 20–25 سنة مما سيفرغ شركات النفط الوطنية من كوادرها البشرية ويضعف من دورها في صناعة النفط العراقية. (عبد الرضا ؛ 2010) كما ان جميع العقود لا تشمل معالجة مشكلة الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهوذا يؤدي الى حرق الغاز وإهدار ما يقارب 60% منه .(حسين؛2014؛ ص 327)

• لم تحاول الوزارة زيادة العمل على تطوير النشاط الاستثماري للشركات والاستفادة منها في تنمية وتطوير قطاعات صناعية أخرى كقطاع الغاز وتكرير النفط أو غيرها من المجالات؛ كما في ظل وجود هذه الشركات قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي للعراق؛ بسبب انتشار الفساد المالي والسياسي؛ من خلال طبيعة العلاقات التي قد تنشأ بين الشركات النفطية وبعض سماسرة السياسة من أجل مصالحها الشخصية.

• أضافة إلى عدم وجود غطاء قانوني للعقود لعدم التصويت على مسودة قانون النفط والغاز والذي جعل من قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ساري المفعول والذي نص على منع المصادقة على أي عقود نفطية دون مصادقة مجلس الشعب سابقاً؛ مجلس النواب حالياً؛ أما القانون الدولي فينص على عدم إبرام أي عقود نفطية مع شركات اجنبية في ظل وجود الاحتلال واغلب العقود أبرمت في زمن الاحتلال.

• كما ان بعض الشركات تمتلك نفوذاً عالمياً، لذلك تعمل على أن يكون دور الشريك الحكومي يتلخص في كيفية المصادقة على حسابات الشركة؛ عند انتقالها إلى لجان التدقيق وهذا يساعد في زيادة نسبة الفساد الإداري من خلال زيادة المصروفات. كما لا توجد مدة محددة لتوقف عمليات الصرف على الحقول فهي تستمر لحين الوصول إلى إنتاج الذروة والاكتفاء في عمليات التطوير ؛ وفي ظل نفوذ هذه الشركات مع ضعف الشريك الحكومي من الصعب معرفة متى وكيف تصل إلى هذا المستوى. (سعيد؛2016؛ ص 137-138).

واجمالا ان الهدف الظاهر من جولات التراخيص هو لتطوير الصناعة النفطية في العراق ؛ لكن في الواقع لا تخلو من اهداف سياسية والمستفيد الرئيس هو الدول الكبرى ؛ التي تعود اليها الشركات ؛ فضلا عن بعض الشركاة تعطي العمل الى مقاولين ثانويين للتنفيذ ويكون دورها الاشراف فقط ؛ لذلك لا تعطي الا القليل من الامكانية والتكنلوجية الحديثة ؛ كما يتضح لنا من خلال ما سبق ان هذه الشركات نهبت اهم مورد اقتصادي للبلد وتكلف العراق سنويا مليارات الدولارات ؛ وعليه ان وجود هذه الشركات في العراق وارتباطها بعقود مُلزمة وطويلة الأمد في الاستثمار في القطاع النفطي يعني هيمنة من قبل هذه الدول على النفط العراقي بشكل شبه كامل ؛الامر الذي يمثل بالمحصلة النهائية عودة الشركات الامبريالية لنفط العراق كما كانت بالسابق ما قبل التأميم ؛ لذلك تعتبر جولات التراخيص التي مُنحت للشركات الأجنبية من اشد المخاطر التي تهدد الامن النفطي العراقي.

المبحث الثاني

المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن النفطي العراقي.

يتأثر النفط العراقي بالمتغيرات الدولية والإقليمية المختلفة منها ما يتعلق بانخفاض أسعار النفط؛ والتطور في مجال الطاقة المتجددة؛ والاضطرابات السياسية والعسكرية؛ بالإضافة الى علاقات العراق الخارجية والعلاقة مع أوبك؛ والتحولات في الطلب العالمي على النفط؛ وفي ظل التطورات والمتغيرات الجديدة، يجب على العراق تكييف استراتيجياته لضمان استدامة وتطوير هذا القطاع، بما في ذلك استثمارات في التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل. وعليه سوف نستعرض اهم المتغيرات الدولية التي تؤثر على الامن النفطي العراقي وكما يلي:

اولاً-تقلبات أسعار النفط.

المقصود بسعر النفط هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام؛ المقاس بالدولار الأميركي المكون من (42)غالوناً معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية؛ هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ؛نتيجة لسوق النفط الدولية التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار؛ مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة ؛وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي؛ منذ أوائل السبعينات واستمرارها حتى الان (الرشيدة؛2013؛ص5) ونظرا لكون النفط الخام سلعة دولية استراتيجية فان حصول تغيرات كبيرة ومفاجئة في أسعاره يترك اثارا على كل الدول المصدرة والدول المستهلكة ؛ وتكون هذه الاثار بزيادة ايرادات الدول المصدرة في

حالات الارتفاع ؛ وارتفاع كلف النقل والإنتاج في الدول المستهلكة؛ ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض الأسعار لكلا الطرفين. (عماد الدين؛ 2013؛ص 320–321) وأبرز الأسباب لتذبذب أسعار النفط هي كالتالي:

● عوامل العرض والطلب: تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الالية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب ؛ومن ثم تتحكم بسعر النفط ؛وبتزايد أهمية النفط وتناقص الكميات المعروضة وتزايد الصراعات والحروب الدولية المشاكل الداخلية ليتأزم الوضع السياسي قرب منابع النفط وهو امر يؤثر على الامدادات ويضغط على المعروض وبالتالي الأسعار بالإضافة الى عوامل جيوسياسية واقتصادية ومالية وامنية وجيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب؛ فاذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح احدهما انخفض او ارتفع سعر النفط. (بقلة؛2013؛ص 10)

● حجم الاحتياطي النفطي: يعتبر حجم الاحتياطي النفطي من العوامل المؤثرة بشكل كبير في اسعا ر النفط؛ حيث ان اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة ومؤكدة؛ يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تتلأم مع أسعار النفط الخام السائدة في أسواق النفط تؤثر في مستوى الأسعار. (لخديمي؛2012؛ص 187) كذلك التغيرات المناخية حيث لها تأثير في مستويات الطلب على النفط فمثلا مستوى الطلب في الدول المستهلكة ينخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة مقابل ارتفاع الطلب في فصل الشتاء. (مراد؛2017؛ص103)

● سعر صرف الدولار الأمريكي: يتم تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي نظرا لقوة الدولار واستقراره؛ ونتيجة لهذا الارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط ؛ فان أي انخفاض او ارتفاع بسعر الدولار سيؤثر سلبا او إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة ؛فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تبقى متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال . (فرج؛2017؛ص 46)

● عامل التكنولوجيا: ان التقنيات الحديثة المستخدمة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر يؤدي الى تحسين اساليب ونمط العمليات النفطية بمختلف مراحلها؛ وتخفيض الكلف وزيادة كفاءة واستخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية تؤدي الى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار أيضا.

● معدل النمو الاقتصادي: ان زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط؛ ففي ظل المعطيات المتوافرة من نمو اقتصادي مستمر ؛ ووصول الطاقة الإنتاجية الى الحالة القصوى والتوقعات بزيادة الطلب مع محدودية العرض ومن ثم سيؤدي الى ارتفاع الأسعار ؛ اما في حالة التطور التكنولوجي الكبير وانخفاض النمو الاقتصادي فسيؤدي الى انخفاض الطلب على النفط؛ ومن ثم فهناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

● العوامل الجيوسياسية: ان اساسيات السوق هي عرض وطلب ومستويات المخزون غير كافية لتعديل الاختلال في مستويات الأسعار خاصة في الأعوام الأخيرة؛ فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور رئيسي في التأثير على أسعار النفط.(عبدالمجيد؛ 2019؛ ص 327)

● المضاربات والتوقعات: تؤثر المضاربات في بعض الأحيان في بورصة سوق النفط ولها دور مهم في تحديد أسعار النفط؛ لا سيما وان تلك المضاربات قد تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة او المستهلكة للنفط. كما هناك عوامل عديدة أخرى تؤثر على أسعار النفط ابرزها الحروب والصراعات خاصة في المناطق الغنية بالنفط ؛ كذلك الازمات الاقتصادية الدولية كالأزمات المالية؛ أيضا محدودية القدرة الإنتاجية وسياسة النفط الامريكية ومصادر الطاقة البديلة . (فرج؛2017؛ص50-51)

وسنستعرض في الجدول (5) ادناه تغيرات أسعار النفط وأثرها في الإيرادات العامة للعراق للمدة (2003-2023) .

السنة	السعر دولار للبرميل	الإيرادات العامة ترليون دينار	السنة	السعر	الإيرادات العامة ترليون دينار
2003	28.8	21.4	2013	109.4	113.7
2004	38.3	32.9	2014	99.6	97.6
2005	54.5	40.5	2015	52.8	66.4
2006	60.0	49.0	2016	44.2	54.4
2007	74.6	54.5	2017	45.8	77.4
2008	98.6	80.6	2018	71.2	106.5
2009	62.1	55.2	2019	64.5	107.5
2010	80.2	70.1	2020	39.1	63.1
2011	112.8	108.8	2021	70.7	109.1
2012	111.5	119.8	2022	97.4	163.2

المصـــــدر:1-منظمـــة الأقطـــار العربيـــة المصـــــدرة للبـترول (أوبـك)؛ بيـانـات منشـــورة HTTP://OAPECDBSYS.OAPECORG.ORG:8081/ORDS/F?P=100:20

2- إدارة معلومات الطاقة: متوسط أسعار خام برنت يتراجع 19 دولارا في عام 2023؛ وكالة ارقام؛2\4\2024. HTTPS://WWW.ARGAAM.COM/AR/ARTICLE/ARTICLEDETAIL/ID/1695443

ويتضح لنا من الجدول (5) أعلاه تقلبات أسعار النفط بشكل واضح حيث سجلت الأسعار (28) دولار للبرميل سنة 2003 وبدأت الأسعار بالارتفاع حتى وصلت (98) دولاراً للبرميل سنة 2008 في حين انخفضت الى (62) دولاراً سنة 2009 نتيجة للازمة المالية العالمية بنسبة انخفاض حوالي 36% خلال سنة واحدة؛ ثم استمرت الأسعار بالتذبذب وعدم الاستقرار حتى شهدت انحدار جديد في سنتي 2015و 2016 حيث وصلت الأسعار (44) دولار

للبرميل ؛ ثم عاودت بالارتفاع حتى انهارت مرة جديدة في سنة 2020 نتيجة لانتشار وباء كورونا حيث بلغ سعر برميل النفط (39) دولاراً؛ ثم اخذت الأسعار بالارتفاع بعد انتهاء الوباء حتى وصلت الى 78 دولار للبرميل سنة 2023. كما يُلاحظ ان النمو في الإيرادات العامة هو مرتبط بأسعار النفط بسبب نسبة المساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية التي تتجاوز ال 90% من اجمالي الإيرادات العامة للبلد ؛ فمن خلال الجدول يُلاحظ ان الإيرادات العامة ازدادت من (21.4) ترليون دينار سنة 2003 الى (80.6) مليون دينار سنة 2008 بنسبة نمو بلغت(46.7%) جاء هذا الارتفاع بسبب تحسن أسعار النفط العالمية بالإضافة الى زيادة كميات النفط المصدرة ؛ في حين نجد انها انخفضت سنة 2009 الى (55.2) ترليون دينار بنسبة انخفاض حوالي (-13.5%) نتيجة لانخفاض العائدات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط ؛ اما خلال الفترة(2011-2013) فنجد ارتفاعاً بنسبة الإيرادات العامة نتيجة لارتفاع أسعار النفط وصادرات النفط العراقية؛ اما الفترة (2015-2021) فنجد تذبذب الإيرادات العامة نتيجة التذبذب بأسعار النفط خاصة سنة 2020 نتيجة وباء كورونا وانهيار أسعار النفط مما انعكس على الإيرادات النفطية بالتالي الإيرادات العامة للبلد ؛ في حين نجد ارتفاع الإيرادات خلال سنة 2022 خاصة بعد انتهاء وباء كورونا وارتفاع أسعار النفط ؛ وعليه فأن أي تقلبات في الايرادات النفطية ستشكل ضرراً مباشراً على الإيرادات العامة للدولة ؛ اذ يعتمد العراق بنسبة اكثر من 90% على الإيرادات النفطية في تغطية نفقاته العامة لذلك يتبين لنا بشكل واضح من خلال بيانات الجدول أعلاه تأثر الايرادات العامة للبلد بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير بالتالي ينعكس على الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ويضع البلد في مأزق اقتصادي خطير؛ من هنا نستنتج خطورة تقلبات أسعار النفط الذي بات يهدد الامن النفطي العراقي.

ثانياً-العراق ومنظمة أوبك إشكاليات التعاون.

تعتبر منظمة أوبك منظمة حكومية دولية مكونة من (13) دولة تأسست في 14 أيلول/سبتمبر 1960 في بغداد من قبل الأعضاء الخمسة الأوائل (إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا)، ومقرها الرئيسي في فيينا في النمسا منذ عام 1965، وعلى الرغم من أن النمسا ليست دولة عضواً في أوبك. وفقاً لمنظمة أوبك، وبحلول نهاية عام 2021م، فإن 80.4% من احتياطيات البترول المؤكدة في العالم موجودة في الدول الأعضاء في أوبك، في حين أن حصة أوبك وأوبك بلس من إمدادات البترول الخام بلغت حوالي 29% و44% على التوالي من إجمالي المعروض العالمي حتى تاريخه. وعلى الرغم من ان النفط كان وما يزال احد مجالات التعاون بين الدول الخليجية ؛ الا انه لم تبرز سياسة نفطية موحدة؛ كما ان العلاقات النفطية لم تسلم من الاثار السلبية للصراعات السياسية والأمنية في المنطقة ؛ فمنذ تأسيس أوبك كانت هناك محاولات لرفض انضمام العراق للمنظمة؛ رغم انطباق جميع الشروط وموافقة اغلب دول الأعضاء واستمر الرفض حتى تم قبوله تحت الضغط في اذار 1972 بالإضافة الى مصر وسوريا ؛ وعلى الرغم من غياب التنسيق النفطي بين العراق والسعودية آنذاك الا ان هذا التنسيق وجد طريقه داخل أوبك (ادريس؛ 2000؛ ص 436) فخلال المدة 1971-1974 ازدهر التعاون النفطي بين دول الخليج وتمكنت السعودية

من قيادة الاتجاه المتشدد داخل أوبك لرفع الأسعار وخفض الإنتاج ؛ وهذه السياسة كانت تروق لكل من العراق وايران وعلى الرغم من انها تحقق مصالح مشتركة الا انها لم تكن تعبر عن سياسات مشتركة لغياب التعاون بين الدول الثلاث وبالذات العراق ؛ ومنذ سنة 1974 تميزت اجتماعات الأوبك بالمشاجرات والنزاعات بين مجموعتين مجموعة (الصقور) الساعية الى رفع أسعار النفط وتضم ايران وليبيا والعراق والجزائر ونيجيريا ؛ ومجموعة (الحمائم)التي تتزعمها السعودية وتضم الامارات والكويت وقطر وكانت حريصة على سعر معتدل للنفط .(ادريس؛2000؛ ص 438) وفي نهاية الحرب الإيرانية–العراقية عام ١٩٨٨،تضافرت السياسة النفطية وقضية تخفيف عبء الديون ليصبحا المصدر الأساسي للاحتكاك بين العراق والمملكة العربية السعودية؛ كانت بغداد تتوقع من المملكة وشركائها في مجلس التعاون الخليجي الإبقاء على أسعار النفط المرتفعة حتى يتسنى للعراق أن يدر الإيراد اللازم لتسديد دين الحرب للدائنين في الخليج وغيرهم لكن السعودية كانت تعتبر نفسها ملتزمة بتثبيت الأسعار وعملت عكس ما توقع العراق وضخت المزيد من النفط وبالتالي انخفضت الأسعار مما اثار مشاكلات وخلافات بين البلدين (مكميلان؛ 2006؛ ص 5) بالإضافة الى ان العقوبات الاقتصادية التي فرضت حظرا كاملا ثم جزئيا على تصدير النفط العراقي؛ كانت تخدم بصورة او بأخرى مصالح كافة البلدان المنتجة ؛خاصة وانها جنبت الأعضاء في أوبك الحاجة لتكييف مبيعاتهم للسماح بالنفط العراقي باسترداد بعض حصته في الأسواق ؛ لا سيما وان العراق كان من المتوقع ان يرفض الالتزام بشروط أوبك بالنسبة للإنتاج تحت ضغط حاجته المتزايدة للإيرادات لتمويل متطلبات الاعمار .(ادريس؛ 2000؛ 338)

ان التجاذبات بين الدول الأعضاء في أوبك كانت دائما مسترة خاصة بين السعودية والعراق وايران ؛ لا سيما بعد التعاقدات العراقية مع الشركات العالمية ورغبة العراق في رفع طاقته الإنتاجية مما اثار تساؤلات حول استمرار السعودية بوضعها الراهن كلاعب مهيمن في سوق النفط حيث يزيد انتاج السعودية اليومي على 10 مليون برميل وانها تعد عصب الهيمنة النفطية السعودية ؛ كما ان احد أسباب احتلال العراق هو خلق منافس جديد للسعودية وتقليل الاعتماد عليها ؛ حيث تخشى السعودية من تهديد دورها في أوبك والخليج ؛ كما انها تعي ان ذلك سيؤدي الى تحدي الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي واوبك ؛ ان هذه التبعات التي تخشاها السعودية تتوقف على قدرة العراق على تحقيق مستويات في الإنتاج وفي القدرة الاحتياطية تضاهي الهيمنة السعودية (فظل الدين؛ 2014؛ ص 13–14).كما تعي دول مجلس التعاون الخليجي الظروف العاصفة التي يمر بها العراق بسبب ما طرأ عليه من تغيرات منذ 2003 الى جانب التاريخ المشترك من العداوة خلال حكم صدام حسين ؛ خاصة وان علاقات العراق متوترة مع اغلب دول الجوار بعد 2003 لذلك فان الزيادة في انتاج النفط العراقي يمكن ان تثير تحديات سياسية لمجلس التعاون الخليجي خصوصا المملكة العربية السعودية ؛ فالوصول الى القوة الاقتصادية يمكن ان يترجم الى تبعات سياسية تعمل على تغيير عناصر سياسة القوة الإقليمية لذلك نجد دائما القرارات الخاصة بالنفط هي ضد مصلحة العراق منها ما يخص تحديد الإنتاج لا سيما وان العراق بأمس الحاجة لرفع انتاجه وزيادة الإيرادات

المالية او سياسة الإغراق التي اتبعتها السعودية عدة مرات واثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي . (فظل الدين؛ 2014؛ص 15) .

وعليه لا بد ان يكون للعراق سياسة نفطية واضحة واستراتيجية محددة تخدم المصلحة الوطنية ؛ ففي ضوء المنافسة داخل أوبك ليس فقط بين السعودية والعراق بل أيضا بين العراق وايران التي تخشى من زيادة الإنتاج النفطي العراقي خاصة بعد رفع العقوبات امام صادراتها النفطية ؛ لذلك يجب ان يحدد العراق موقفه اما البقاء مع أوبك والتقيد بحصص الإنتاج التي تقررها المنظمة وهو ما يعني بقاء الطاقة الإنتاجية للعراق نفسها دون زيادة ؛ ووفقا لهذا الخيار ليس هناك حاجة للشركات العالمية العاملة في قطاع النفط العراقي في اطار جولات التراخيص والتي تكلف العراق مليارات الدولارات سنوياً ؛ في حين ان الخيار الثاني هو الخروج من أوبك ورسم سياسة نفطية مستقلة عن قرارات أوبك والزام الشركات الدولية برفع الإنتاج وفقا لما مخطط له ؛ والعمل على الاستحواذ على المزيد من الحصص السوقية خاصة وان هناك صراعاً حول الحصول على المزيد من الحصص السوقية في السوق النفطية العالمية.

ثالثاً–التوجه نحو الطاقة البديلة .

مع ظهور الاثار السلبية والخطيرة على الانسان والبيئة ؛ للطاقة التقليدية اتجه العالم للبحث عن الوسائل البديلة لتلك الطاقة حيث ان الوقود الاحفوري ما زال يحتل الصدارة بين أنواع الوقود المستخدمة ؛ اتجهت الأنظار الى الطاقة المتجددة وهي الطاقة التي تعتمد على المصادر الطبيعية الدائمة والتي تكون اقل تلوثا واكثر نظافة عند الاستخدام ولقد تعددت مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة حرارة باطن الأرض وهناك أبحاث حالية عن الطاقة الهيدروجينية وطاقة المد والجزر .(سليمان؛2022؛ص 96)

تشير الدلائل الى أن نظام الطاقة العاملي بدأ بمرحلة من التحول، وذلك من الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية، ولاسيما النفط الى عصر جديد يكون فيه لمصادر الطاقة المتجددة دوراً في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطلب على الطاقة، فهنالك كثير من العوامل التي يمكن ان تساعد في تعزيز ذلك الاتجاه صوب التحول منها:(حجم التلوث البيئي، والتغيرات المناخية الناتجة عن الافراط في استخدام الوقود الاحفوري، وحجم احتياطيات الوقود الاحفوري، ومقدار الدعم والتمويل المقدم لمصادر الطاقة المتجددة) ؛ وقد ارتبطت التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالاستخدام المتزايد للطاقة وتنامي انبعاثات الغازات الدفيئة، وتستطيع الطاقة المتجددة المساعدة في فك ذلك الارتباط، والمساهمة في التنمية المستدامة، وتتيح الطاقة المتجددة الفرصة؛ للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على الطاقة، وتأمين الامداد بالطاقة، والتخفيف من تغير المناخ ؛والتقليل من الاثار السلبية على الصحة والبيئة وقد أصبح العالم في السنوات الاخيرة أكثر انخراطا في التوجه لمصادر الطاقة البديلة وما يؤكد ذلك ازدياد نسب مساهمتها في ميزان الطاقة العالمي، على حساب تراجع نسب إسهام مصادر الطاقة الاحفورية. (محمد؛2014؛ ص 5–6) وبالتالي فإن لدى منظمة أوبك وغيرها من الدول المنتجة الحافز على عدم محاولة رفع الأسعار كثيراً على المدى القصير ؛ لان ذلك سيضر بسوقها على المدى الطويل من خلال التوجه بشكل اكبر نحو الطاقة البديلة ؛ حيث

ان معدل الاعتماد على المركبات الكهربائية سيؤدي الى استبعاد (0.29) م ب\اي من الطلب على النفط بحلول 2020 و (2.6) م ب\اي بحلول 2030 و (8.48) م ب اي بحلول سنة 2040. (ميلز ؛ 2018؛ ص 50)

وعموما ما يزال النفط يشكل مصدراً للطاقة الأقل تكلفة في الاستخراج والإنتاج؛ مما يعطيه ميزة نسبية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى التي تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وتطوير المهارات في التعاطي معها بمعنى ان عددا كبيرا من الدول لن تستطيع التخلي عن النفط بسهولة؛ لكن فيما يتعلق بالمخاطر ربما تصل الى ذروتها في وقت أسرع مما تتوقع الشركات النفطية؛ نتيجة لتطور الوسائل البديلة؛ كذلك ستؤدي سياسات الحياد الكربوني والتحول نحو مصادر طاقة نظيفة ومستدامة الى تراجع لدور النفط في مزيج الطاقة العالمي. في المقابل يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على ايراداته النفطية ؛ والتي تشكل نحو (96%) من القيمة الحقيقية للموازنة الاتحادية ؛ ولكون النفط مرتبط بسوق عالمية تتصف بعدم الاستقرار وتقلب الأسعار بشكل مستمر؛ فقد حول النفط الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي ؛ حيث يبلغ عدد العاملين في القطاع العام نحو (3.26) مليون موظف ؛ وفي بعض المراحل لن يكون بإمكان عائدات النفط القدرة على تغطية نفقات الموازنة التشغيلية ؛ فمثلا في موازنة 2020 اثناء ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط ؛ تجاوزت النفقات التشغيلية للمؤسسات والوزارات والمحافظات (88) ترليون دينار عراقي ؛ مقابل عائدات نفطية بلغت (81) ترليون دينار؛ فالنشاط الاقتصادي الوحيد في البلد هو ببساطة استخراج النفط وبيعه للأسواق العالمية ؛ وفي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة وهو ما يحدث سنوياً ؛ تلجأ الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي بهدف سد العجز ؛ مما أدى الى زيادة المديونية الداخلية والخارجية ؛ هذا الامر يكشف درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق تجاه التغيرات في الاقتصاد العالمي ؛ وفي ظل هذه الأنماط الاقتصادية في العراق ومع انخفاض الطلب التدريجي على النفط الى الثلث كما تخطط له البلدان المستهلكة للطاقة بإحلال البدائل في استهلاك الطاقة وابرزها الطاقة النظيفة ستكون الاثار كبيرة ومباشرة على الاقتصاد العراقي (محمد؛ 2014؛ص 8–9) كما يعاني العراق من مشكلة التلوث البيئي وخاصة التلوث النفطي ؛ لذا اصدر مؤتمر المناخ العالمي في كلاسكو؛ عدة التزامات تجاه العراق للحد من الاثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الانسان والتنمية ؛ ابرزها (اجندة التقدم) وهي استراتيجية دولية لتقديم تكنلوجيا نظيفة في كل مكان بحلول عام 2030 موقعاً من اكثر من (40) من قادة العالم .(المرسومي؛ 2021؛ ص 10) واجمالا تعتبر مشكلة التلوث النفطي والاضرار الناتجة عنها من التحديات التي باتت تواجه الصناعة النفطية العراقية خاصة في ظل تطورات البيئة العالمية والقرارات المتخذة في هذا الجانب التي قد تنهي عصر النفط قبل ان يتمكن البلد من استثمار جميع احتياطاته النفطية.

وعليه فان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الريع النفطي لذلك فانه يتأثر مباشرة بأي ارتدادات ازمة عالمية ؛ بالتالي اثرت المتغيرات العالمية والإقليمية على سوق النفط العالمي بشكل مباشر ؛ لذلك يتوجب على الجانب العراقي وضع خطط واستراتيجيات تكون قادرة على التعامل مع هذه المتغيرات والتقليل من أثارها ففي ما يتعلق بتقلبات أسعار النفط يجب ان تدار العائدات النفطية بشكل صحيح لبناء اقتصاد قائم على التنويع ليكون اكثر مرونة في

مواجهة تقلبات اسعار النفط؛ وفي ما يخص التعاون مع منظمة أوبك يحتاج العراق الى استراتيجية محددة بوضوح تدعم دوره في أوبك؛ اما في مجال الطاقة المتجددة فهذا يزيد من الضغوط على الأسعار والطلب على النفط وبالتالي تزيد حاجة العراق الى تنويع الاقتصاد؛ وفي ما يخص التغيرات السياسية والأمنية؛ تحتاج خطط العراق في النفط والغاز وأساليب التصدير ان تكون متينة امام هذه التغيرات؛ وان يتمكن العراق من خلال موارد الطاقة ان يدعم سياسته الخارجية والأمنية لا سيما وانه يشترك في حقول مع دول الجوار ويصدر نفطه عبر تركيا وكميات قليلة عبر ايران وسيصدر عبر الأردن وقد يتوصل الى اتفاق للتصدير عبر السعودية هذا الامر يتطلب علاقات سياسية معقولة مع دول الجوار.

الاستنتاجات:

1-ان العراق يمتلك احتياطاً نفطياً كبيراً؛ يضعه في المرتبة الثانية عربياً والخامسة عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد وبنسبة (145) مليار برميل؛ وهذا احد الأسباب الرئيسة للاطماع الدولية والصراع على ثروته النفطية.

2-هناك صراع وتنافس دولي على النفط العراقي منذ ان كان تحت نفوذ الخلافة العثمانية ولا يزال هذا الصراع والتنافس قائما حتى الان لا سيما بين الجانب الأمريكي والصيني؛ حيث تقوم الاستراتيجية الامريكية على احتكار النفط العراقي من خلال زيادة تواجد الشركات النفطية الامريكية في العراق لاكتشاف وإنتاج النفط العراقي؛ اما الاستراتيجية الصينية النفطية في العراق فتعمل على زيادة نفوذها من خلال تأثير القوة الناعمة على الجانب العراقي اذ تتعامل مع العراق على اساس التعاون والاحترام والقبول بأصعب الشروط التي تضعها الحكومة العراقية؛ الامر الذي أدى الى تقارب صيني عراقي في الفتر الأخيرة.

3-هيمنة الشركات الدولية بمختلف انتماءاتها؛ على النفط العراقي وباتت تتحكم بأهم مورد اقتصادي للدولة منذ ان نشأة ؛ وخسر العراق مليارات الدولارات بسبب هذه الشركات؛ التي نهبت الثروة النفطية لتحقيق رغبات دولها الأم.

4-كما اتضح لنا ان المتغيرات الدولية تؤثر على قطاع النفط العراقي واهمها تقلبات اسعار النفط ؛ ومشكلة التعاون مع منظمة أوبك ؛ والتوجه نحو الطاقة البديلة بالتالي تمثل خطرا وتحديا امام العراق لمواجهة هذه التقلبات التي تؤثر بشكل كبير في النفط العراقي ومن ثم الاقتصاد العراقي .

5-ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات النفطية بنسبة اكثر من 90% لتغطية نفقاته بالتالي ان المخاطر التي واجهت القطاع النفطي وادت الى اضعافه انعكست بشكل كبير على الاقتصاد العراقي.

المقترحات:

1-افضل الطرق للمحافظة على الثروة النفطية هو توحيد الرؤى السياسية الداخلية في مجال التعامل مع الجانب الدولي والإقليمي من اجل حفظ هذه الثروة.

2-يجب على الحكومة العراقية وصناع القرار إيقاف تجاوز الشركات الدولية على موارد النفط العراقية.

3-يجب ان يتم استثمار الثروة النفطية عن طريق الاستثمار الوطني من قبل شركات الجهد الوطني حيث تضم هذه الشركات كوادر فنية عالية الخبرة في شؤون الحفر والإنتاج والنقل وتقدير الاحتياطي بالتالي إبقاء الثروة النفطية تحت الإدارة الوطنية؛ ويمكن الاستفادة من الشركات الدولية بجوانب أخرى من خلال انشاء البنى التحتية للقطاع النفطي سواء في قطاع التصدير او قطاع التكرير ومعالجة الغاز؛ وليس من خلال تسليم الاحتياطي والإنتاج النفطي بنسبة اكثر من 90% لهذه الشركات.

4- العمل على إدارة هذه الثروة الوطنية بطريقة صحيحة والتقليل من الهدر؛ كذلك إدارة العائدات النفطية لبناء اقتصاد قائم على التنويع ليكون اكثر مرونة في مواجهة المتغيرات الدولية خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار النفط او التوجه نحو الطاقة البديلة او المشاكل داخل أوبك وسياسة تحديد الإنتاج؛ وغيرها من المتغيرات الدولية والإقليمية .

المصادر العربية:

- ادريس؛ محمد (2000) .النظام الإقليمي للخليج العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . ط1 .بيروت.
- الأسمر ؛ خالد . (2019).جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع لافي منطقة الشرق الأوسط العربي (دراسة حالة مستقبل امدادات الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب 2003–2013) .المركز الديمقراطي العربي. المانيا.
- باكير؛ علي. (2005).النفط العراقي في الاستراتيجية الامريكية . وكالة انباء الجزيرة. HTTPS://WWW-ALJAZEERA-NET.CDN.AMPPROJECT.ORG
- بقلة؛ إبراهيم.(2013).تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة(2000–2009).مجلة الباحث. العدد12.
- بو زيان ؛محمد و لخديمي. (2012). تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر ؛مجلة أداء المؤسسات الجزائرية؛العدد2؛ 2012؛ص 187
- التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني.(2009). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية . العدد 2. بغداد .
- جاسم؛ عبد الأمير.(2016). مثالب عقود التراخيص. شبكة الاقتصاديين العراقيين. متاح على الرابط التالي. HTTP://IRAQIECONOMISTS.NET/AR/
- الجلبي ؛ عصام . (2015) .النفط والهيمنة القوة والتحكم . دار امنة للنشر والتوزيع . عمان.
- حسين؛ عيادة.(2014) . مشروع قانون النفط والغاز العراقي المقترح– المشكلات والتحديات والاثار الاقتصادية المحتملة. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. عدد خاص. المؤتمر العلمي الثاني. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الانبار.
- حيدر ؛ زمن ؛وعباس . (2022). دور العقود النفطية في الصناعة النفطية في العراق من الامتيازات حتى جولات التراخيص. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- خفيف؛ علي. (2023) . ملخلص في عقود التراخيص النفطية . الحوار المتمدن. متاح على الرابط التالي . HTTPS://M.AHEWAR.ORG/S.ASP?AID=799715&R=0
- الراوي؛ احمد . (.....) . التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية . مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- الرشيدة؛ سميرة. (2013) . مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد 36.
- الزبيدي؛ حسن واخرون؛ (2007) . النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي. ط 1 . مركز العراق للدراسات. بغداد .

❖زلوم ؛ عبد الحي . (2009). ازمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ط1. بيروت

❖سعيد؛ اقبال . (2019). الطبيعة القانونية لعقود جولات التراخيص في ميدان الاستثمار النفطي واثارها على الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم القانونية. العدد. 1

❖سعيد؛ حيدر.(2016). الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في العراق واثارها الجيوبولتيكية (شركات النفط انموذجا) . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة كربلاء .

❖ سليمان؛ احمد.(2022).النمو العالمي المتسارع لمصادر الطاقة البديلة . الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية . مجلة العلوم التجارية والبيئية . كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية .

❖الشمري؛ مايح . وسلطان؛ زمن . (2018). الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية؛ مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 23

❖ عباس؛ ايناس. (2008). الصناعة النفطية الاستخراجية في العراق الواقع وضرورات الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ رسالة ماجستير منشورة؛ كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة القادسية. القادسية.

❖ عبد الرضا؛ نبيل . وعبد العالي ؛ امجد. (2015). صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000–2020. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ط1

❖ عبد الرضا؛ نبيل. (2010). جولات التراخيص النفطية بين المؤيدين والمعارضين. شبكة الاقتصاديين العراقيين. HTTPS://ALMADASUPPLEMENTS.COM/VIEW.PHP?CAT=423

❖ عبد الرضا؛ نبيل. (2015) . التراخيص النفطية–قيود جديدة على الاقتصاد العراقي؛ شبكة الاقتصاديين العراقيين. HTTP://IRAQIECONOMISTS.NET/AR/

❖ عبد الرضا؛نبيل.(2022). التراخيص النفطية عقود خدمة ام عقود مشاركة ؛ مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية . HTTPS://BCLED.ORG/

❖ عربي بوست. (2023) .هكذا رهنب واشنطن نفط العراق للشركات الأجنبية فهل بستطيع التحرر منها بعد عقدين على الغزو. HTTPS://ARABICPOST.NET

❖ عماد الدين. (2013). العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة الازهر. المجلد 15. العدد1.

❖فرج؛ سكنة.(2017).العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتاثيرها على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي للمدة(2003–2014).مجلة الاقتصاد الخليجي.العدد 26.

❖ فضل الدين؛ دانيا.(2014).النفط العراقي تحول محتمل في الهيمنة .مركز الامارات للدراسات والبحوث الإقليمية . ط1.العدد 113.أبو ظبي.

- القيسي؛ وائل . (2013). مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج. ط1 . الدار العربية للعلوم ناشرون. الدوحة .
- الكعبي ؛ جواد . (2017). جدلية " الخيل " و " الخيالة" في إدارة تكاليف العمليات النفطية بموجب عقود جولات التراخيص ؛ شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية. (2016) . التقرير السادس لسنة 2014. متاح على الرابط. HTTPS://IEITI.ORG.IQ/AR/DETAILS/1232/2019-2020-ANNUAL-REPORT
- المجذوب؛ محمد. (2000). الصراع الدولي على النفط العربي؛ بيسان للنشر والتوزيع والاعلام .ط1. بيروت.
- محمد ؛محمد.(2014). الاقتصاد العراقي وفرص التحول نحو الطاقات المتجددة او البديلة . سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط .
- مراد؛ علة. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط واثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للمدة (2000-2014).مجلة رؤى استراتيجية. المجلد4. العدد13.
- المرسومي؛ نبيل.(2021). التحول العالمي من الطاقة الاحفورية الى الطاقة المتجددة وانعكاساته على العراق. شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- مركز ذر. (2021). دليل عقود العراق النفطية والغازية.
- مكميلان؛ جوزيف. (2006). المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر .معهد السلام الأميركي.
- موازين نيوز. (2023). النفط تكشف عن الرقع الاستكشافية والشركات الفائزة بجولة التراخيص الخامسة . HTTPS://WWW.MAWAZIN.NET/DETAILS.ASPX?JIMARE=218773
- ميلز ؛ روبن.(2018) . مستقبل النفط العراقي ؛ مركز البيان لدراسات والتخطيط ؛ ط1؛ بغداد
- النرويج؛ بتروتيم. (----) . تقييم عقود الخدمة النفطة وتأثير أسعار النفط .
- وكالة فرانس 24. (2012). انطلاق جولة التراخيص الرابعة لحقول النفط والغاز في العراق. HTTPS://WWW.FRANCE24.COM/AR/20120530
- وكالة مهارات نيوز. (2019) ؛ العقود في قطاع البترول :أنواعها وخصائصها ومضمونها. HTTPS://MAHARAT-NEWS.COM/CONTRACTSPETROL
- الياسري؛ احمد.(2009). النفط ومستقبل التنمية في العراق. رسالة ماجستير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة .

Bibliography of Arabic References (Translated to English)

- ochssee,boon.(2006). Oil Regime Change in Iraq Possible Strategic Implications for OPEC. CIEP is affiliated to the Netherlands Institute of International RelationsClingendael.
- Behn, Daniel.(2007). Sharing Iraq's Oil: Analyzing Production-Sharing Contracts Under The Final Draft Petroleum Law. University of Southern California.Los Angeles.
- Al-Shafiy, Haider.(2015). , Cnpc, Cnooc And Sinopec In Iraq: Successful Start And Ambitious Cooperation Plan. Shanghai International Studies University.
- dris; Mohammed (2000). The regional system of the Arabian Gulf. Center for Arab Unity Studies. 1st edition, Beirut.
- brown; immortal . (2019). The geopolitics of sea straits and their impact on conflict in the Arab Middle East (a case study of the future of energy supplies in the Strait of Hormuz and Bab al-Mandab 2003-2013). Arab Democratic Center. Germany.
- packer; on me. (2005).Iraqi oil in the American strategy. Al Jazeera News Agency. HTTPS://WWW-ALJAZEERA-NET.CDN.AMPPROJECT.ORG
- Watercress; Ibrahim. (2013). Oil price developments and their repercussions on the public budget in Arab countries during the period (2000-2009). Al-Bahith Magazine. Issue 12.
- Bou Ziyan, Muhammad and Lakhdimi. (2012). Oil price changes and monetary stability in Algeria; Journal of the Performance of Algerian Institutions, Issue 2; 2012; p. 187
- The Second Iraqi Strategic Report (2009). Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Issue 2. Baghdad.
- Jassim; Abdul Amir (2016). Disadvantages of licensing contracts. Network of Iraqi Economists. Available at the following link. HTTP://IRAQIECONOMISTS.NET/AR/

- Chalabi; Essam . (2015). Oil and hegemony. Power and control. Dar Amna for publishing and distribution. Oman.
- Hussein; Clinic. (2014). The proposed draft Iraqi oil and gas law - problems, challenges, and potential economic impacts. Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences. Special issue. The second scientific conference. Faculty of Administration and Economics. Anbar University.
- Haider; Time, and Abbas. (2022). The role of oil contracts in the oil industry in Iraq, from concessions to licensing rounds. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences.
- Light; on me. (2023). Summary of oil licensing contracts. Civilized dialogue. Available at the following link.
  HTTPS://M.AHEWAR.ORG/S.ASP?AID=799715&R=0
- Narrator; Ahmed . (.....) . Oil licenses and their role in the future of the oil industry. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies.
- Al-Rashida; Samira. (2013). The risks and problems of low oil prices in preparing the general budget for Iraq and the necessity of activating non-oil sources of income. Journal of Baghdad University College of Economic Sciences. Issue 36.
- Al-Zubaidi; Hassan et al.; (2007). Oil and oil policy in Iraq and the region under the American occupation. 1st edition. Iraq Center for Studies. Baghdad
- Zaloum; Abdul Hai . (2009). The crisis of the system of capitalism and globalization is in trouble; Arab Foundation for Studies and Publishing. 1st edition. Beirut
- Happy; Turnout . (2019). The legal nature of licensing round contracts in the field of oil investment and their effects on the Iraqi economy. Journal of Legal Sciences. the number. 1
- happy; Haider (2016). Multinational companies operating in Iraq and their geopolitical implications (oil companies as an example). A magister message

that is not published . College of Education for Human Sciences. University of Karbala.

- Solomon; Ahmed (2022). The rapid global growth of alternative energy sources. Scientific Society for Applied Studies and Research. Journal of Business and Environmental Sciences. collage of rights . Alexandria University .
- Al-Shammari; He won't. And authority; time . (2018). Options available for Iraqi oil policy: Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences. Issue 23
- Abbas; Enas. (2008). The extractive oil industry in Iraq: the reality and necessities of foreign direct investment; Published master's thesis; Faculty of Administration and Economics. Al-Qadisiyah University. Al-Qadisiyah.
- Abdul Reda; Nabil . And Abdul Aali; Amjad. (2015). The oil and gas industry in Iraq: current and future trends for the period 2000-2020. Emirates Center for Strategic Studies and Research. 1st edition
- Abdul Reda; Nabil. (2010). Oil licensing rounds between supporters and opponents. Network of Iraqi Economists. HTTPS://ALMADASUPPLEMENTS.COM/VIEW.PHP?CAT=423
- Abdul Reda; Nabil. (2015). Oil licenses - new restrictions on the Iraqi economy; Network of Iraqi Economists. HTTP://IRAQIECONOMISTS.NET/AR/
- Abdel Reda, Nabil (2022). Oil licenses, service contracts or participation contracts; Baghdad Center for Legal and Economic Development. https://BCLED.ORG/
- Arabi Post. (2023). This is how Washington mortgaged Iraq’s oil to foreign companies. Can I break free from it two decades after the invasion? HTTPS://ARABICPOST.NET

- Imad Al-Din. (2013). Factors that affected global oil price fluctuations. Al-Azhar magazine. Volume 15. Issue 1.
- vulva; Sakna. (2017). Factors affecting global oil prices and their impact on the economies of the Gulf Cooperation Council for the period (2003-2014). Gulf Economics Journal. Issue 26.
- Fadl Al-Din; Dania.(2014).Iraqi Oil: A Possible Shift in Hegemony. Emirates Center for Regional Studies and Research. 1st edition. Issue 113. Abu Dhabi.
- Al-Qaisi; Wael . (2013). Iraq's position in the American strategy towards the Gulf. 1st edition. Arab House of Science Publishers. Doha.
- Al-Kaabi; Jawad. (2017). The dialectic of "horses" and "cavalry" in managing the costs of oil operations under licensing round contracts; Network of Iraqi Economists.
- Extractive Industries Transparency Initiative. (2016). The sixth report for the year 2014. Available at the link.
  HTTPS://IEITI.ORG.IQ/AR/DETAILS/1232/2019-2020-ANNUAL-REPORT
- Al-Majzoub; Mohammed. (2000). The international conflict over Arab oil; Bisan Publishing, Distribution and Media, 1st edition. Beirut.
- Muhammad, Muhammad (2014). The Iraqi economy and opportunities for transition towards renewable or alternative energies. A series of publications by Al-Bayan Center for Studies and Planning.
- Murad; Bug. (2017). Studying oil price fluctuations and their impact on economic development: A theoretical and analytical reading in the case of Algeria for the period (2000-2014).
- Al-Marsoumi; Nabil (2021). The global transition from fossil energy to renewable energy and its implications for Iraq. Network of Iraqi Economists.
- Dhar Center. (2021). Guide to Iraq's oil and gas contracts.

- McMillan; Joseph. (2006). Saudi Arabia and Iraq, oil, religion, and a long ongoing rivalry. US Institute of Peace.
- Mawazine News. (2023). Oil reveals the exploration blocks and companies that won the fifth licensing round. HTTPS://WWW.MAWAZIN.NET/DETAILS.ASPX?JIMARE=218773
- Mills; Robin. (2018). The future of Iraqi oil; Al Bayan Center for Studies and Planning; 1st edition; Baghdad
- Norway; Petrotim. (----). Evaluation of petroleum service contracts and the impact of oil prices.
- Agence France 24. (2012). The launch of the fourth licensing round for oil and gas fields in Iraq. HTTPS://WWW.FRANCE24.COM/AR/20120530
- Maharat News Agency. (2019); Contracts in the petroleum sector: their types, characteristics and content. HTTPS://MAHARAT-NEWS.COM/CONTRACTSPETROL
- Al-Yasiri; Ahmed (2009). Oil and the future of development in Iraq. Published master's thesis. Faculty of Administration and Economics. University of Kufa.